

The role of local councils and administrative bodies of decentralization in spatial planning and the obstacles in Irbid Governorate / Jordan year 2021

Haitham Ahmad Al-Koury

Ministry of Education || Jordan

Abstract: The study evaluated with the role of the decentralized local administration and councils in spatial planning in the governorate of Irbid, and the detection of the obstacles they face. The study concentrated on level of success in applying the decentralization in spatial planning in the study area through selective sampling from Irbid governorate. The descriptive analytical method was used to identify the level of decentralization implementation in Irbid governorate. The results showed that decentralization was not fully implemented in spatial planning due to many reasons included (1) lack of needed laws and legislation that make it run at the required level, (2) the presence of centralization in planning and decision making that make the role of these bodies at lower level, (3) they do not have the powers that enable them to work properly, (4) the absence of a competent planning apparatus, plans and legislation regulating spatial planning, (5) in addition to the weak public participation in the planning process and decision making. Based on the foregoing results, the study recommended necessary to develop the laws and legislations that control and define the functioning of decentralization and granting local bodies and council's powers commensurate with its objective and giving them the ability to work. Public participation in the planning and decision-making process regarding the submitted projects, and the existence of a mechanism that works on integration and coordination between the ministries and agencies concerned with spatial planning.

Keywords: decentralization, local councils, local administration, spatial planning.

دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط المكاني والمعوقات في محافظة إربد / الأردن عام 2021 م

هيثم أحمد الكوري

وزارة التربية والتعليم || الأردن

المستخلص: تناولت الدراسة دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في محافظة إربد في التخطيط المكاني، وتهدف إلى معرفة دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط المكاني، والكشف عن المعوقات التي تواجهها، وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى نجاح تطبيق اللامركزية وممارستها أسلوب التخطيط المكاني، والمعوقات التي تواجهها، وأجريت الدراسة على اللامركزية في محافظة إربد، وكانت عينة الدراسة مجلس محافظة إربد وبلدية إربد الكبرى، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الكشف عن حال اللامركزية في ممارسة هذه الأجهزة لعملها، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة 1- إن اللامركزية في محافظة إربد ليست بالمستوى المطلوب وينقصها قوانين وتشريعات تجعلها تسير بالمستوى المطلوب، 2- وجود مركزية في التخطيط والقرارات تجعل دور تلك الأجهزة متدنٍ، 3- لا تملك أجهزة اللامركزية الصلاحيات التي تمكنهم من العمل المناسب، 4- عدم وجود جهاز تخطيطي مختص وخطط وتشريعات تنظم التخطيط المكاني، 5- ضعف المشاركة الشعبية في عملية التخطيط واتخاذ القرارات، وبناءً على ما سبق من نتائج أوصت الدراسة بعدة توصيات منها وضع قوانين وتشريعات تضبط وتحدد سير عمل اللامركزية، ومنح الأجهزة والمجالس المحلية

صلاحيات تتناسب مع الهدف منها وتمنحها القدرة على العمل، وأوصت كذلك العمل على وجود جهاز تخطيطي مختص بالتخطيط المكاني، وتفعيل مبدأ المشاركة الشعبية في عملية التخطيط واتخاذ القرارات بما يخص المشاريع المقدمة، ووجود آلية تعمل على التكامل والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية بالتخطيط المكاني.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية، المجالس المحلية، الإدارة المحلية، التخطيط المكاني.

مقدمة.

إنّ تطور حجم المجتمعات واتساعها أمر بيديي يفرض واقعا جديدا على عاتق الإدارة المحلية بشكل خاص وعلى الدولة برمتها عموماً؛ ذلك أن هذا التطور يتطلب وجود الخدمات التي تحقق الحياة التي يتطلع لها السكان؛ لذلك فإنّ هذا يؤدي إلى ازدياد الضغط على الخدمات المقدمة للمواطن من جهة وعلى تعدد استعمالات الأرض من جهة أخرى، لذا فإنه من الطبيعي أن يحتاج ما سبق ذكره إلى تخطيط سليم وإدارة صحيحة لتلك الخدمات ويضمن لها الاستعمال الأمثل.

أثبتت الدراسات أن هناك إشكالية في العلاقة بين التخطيط المكاني ومركزية الإدارة في مختلف الدول وتتمثل بـ الاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فوارق اجتماعية واقتصادية بين الأقاليم والمحافظات، وكذلك الهجرة الداخلية للسكان ورؤوس الأموال إلى مناطق الجذب، إضافة إلى محدودية مشاركة الأطراف المعنية في إعداد المخططات التنظيمية وطول فترة إعدادها وغياب عملية تحديثها وتطويرها بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وأخيراً عدم كفاية الإيرادات الذاتية والدعم المالي الذي تقدمه الحكومة المركزية (طلبة، والمرسي، 2012، ص2).

تبنت الدول الإدارة المركزية في شؤونها المختلفة وفرض هيمنتها، إلا أنها فشلت في أغلب جوانبها، مما أدى إلى ظهور مطالبات إصلاحية في المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي - في ظل التغيرات الحديثة والتكنولوجيا في نفس المسارات- فلجأت الدول إلى تبني الإدارة اللامركزية بنوع من الاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية وتحت إشرافها (نوري، والحفناوي، 2018، ص1)، وهناك عناصر مهمة لقيام اللامركزية مثل وجود مصالح ذاتية تتمتع بالشخصية المعنوية، فمع المرافق التي تؤمنها الدولة كالدفاع والأمن، هناك خدمات تؤمنها الإدارة المحلية كتوزيع الماء والكهرباء وغيرها، حيث تحدد الدولة المرافق العامة الوطنية والمرافق المحلية، وحتى تتمكن الإدارة المحلية من إدارة واجباتها، لزم أن تمتلك موظفين مؤهلين وموازنة خاصة، ومن العناصر المهمة كذلك تنظيم مجالس محلية مستقلة منتخبة، كما يجب أن تتمتع أجهزة السلطة المحلية باستقلالية عن السلطة المركزية وليس بشكل مطلق (ولد حمدون، 2006)، وتعدّ المجالس البلدية من أهم الطرق فاعلية للمشاركة الاجتماعية في مجال التنمية المحلية، كونها الإدارة الأكثر اتصالاً بتطلعات ورغبات المواطنين، والأكثر قدرة على تقديم الخدمات إذا توفرت لها الإمكانيات المادية والبشرية، لذا فقد تبنت كثير من الدول إنشاء إدارات أو مجالس محلية لضمان عدالة التوزيع للخدمات والمرافق، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار كل منطقة في الدولة، واعتزاز السكان بكرامتهم وحقوقهم الوطنية (كمبة، 2019 ص 321-322).

والأردن كغيرها من الدول مرت بمراحل انتهى بها المطاف إلى تطبيق الإدارة المركزية، فخلال العقدين الماضيين جرى في الأردن حراك سياسي تمخض عنه إصلاحات سياسية وقانونية وإدارية منها قانون اللامركزية لعام 2015م (أبو حمود، 2016، ص223)، وقد تم البدء فعلياً بشكل تدريجي للامركزية في الأردن عام 2018م، بعد أن أجريت أول انتخابات لمجالس المحافظات في 15/8/2017 أي بعد عامين من صدور القانون (السعدي، 2018).

الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يكثُر الحديث والبحث عن اللامركزية ودورها التنموي في الأردن، ومدى نجاحها في ترسيخ النهج الديمقراطي في المحافظات من خلال التخطيط وتنفيذ الخدمات والمشاريع المحلية، وهناك الكثير من الطرق والمشاريع والخدمات الكبيرة والمهمة التي نفذت في أراضي محافظة إربد.

لم تتطرق الدراسات السابقة إلى اللامركزية في محافظة إربد، وكذلك لم تركز على دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية بشكل مفصل في التخطيط المكاني، وايضاً لم تكشف عن المعوقات العديدة التي تواجه تلك الأجهزة والإدارات المحلية.

وتكمن مشكلة الدراسة في الكشف عن حال اللامركزية في محافظة إربد ودور أجهزة المجالس والإدارة المحلية في التخطيط المكاني، وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- ما دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية بالتخطيط المكاني في محافظة إربد؟
- 2- ما المعوقات التي تواجه أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في محافظة إربد؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- معرفة دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط المكاني.
- 2- معرفة المعوقات التي تواجه هذه الأجهزة في محافظة إربد، ولتكون مرجعاً لأصحاب القرار.

أهمية الدراسة:

تقسم أهمية الدراسة إلى قسمين:

- الأهمية العملية.
- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية اللامركزية الإدارية واهتمام الدول سواء المتقدمة وغير المتقدمة بها كطريقة لتطبيق النهج الديمقراطي والمشاركة الشعبية الذي تسعى له الحكومات ووضعت له قوانين، لتقديم الخدمات للسكان بأفضل وجه وأقل جهد ووقت ومال، وبشكل يحقق العدالة في التوزيع، وما يتناسب مع تطلعات السكان، والموارد المتاحة في مناطقهم.
- قد تكون هذه الدراسة قاعدة ينطلق منها الباحثون لمعرفة المزيد من الحقائق المعرفية التي تهتم بدراسة اللامركزية.
- الأهمية العلمية.
- تنبع أهمية الدراسة كونها دراسة ميدانية قريبة من الواقع تمكنا من التعرف على دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط المكاني والمعوقات في محافظة إربد.
- قد تفيد هذه الدراسة واضعي السياسات والمخططين بتقديم وجهة نظر موضوعية حول هذا الموضوع.
- قد تفيد في الوصول إلى توصيات تساهم في تحسين تجربة اللامركزية في محافظة إربد والأردن.
- قد يفيد معرفة دور أجهزة المجالس والإدارة اللامركزية في التخطيط المكاني في وضع حلول تعالج نقاط الضعف.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري (اللامركزية)

أصبح النمو الحضري المتسارع والزيادة السكانية الكبيرة التي تشهدها الدول النامية خاصة سبباً في زيادة الطلب على الوظائف والخدمات المختلفة، فقد ظهرت العديد من المشكلات البيئية والخدمية والاقتصادية والاجتماعية، كالمناطق السكنية العشوائية ذات الكثافات السكانية العالية، والنقص الحاد في خدمات البنى التحتية، والتجاوز على استعمالات الأرض الحضرية سواء بتغيير أنماطها أو الإخلال بمعاييرها التخطيطية، وهذا أدى إلى وجود تجمعات سكنية واختلاط في أنماط استعمالات الأرض بدون تخطيط وبشكل عشوائي، مما أربك عمل البلديات في تقديم الخدمات للسكان (الخطيب، 2013، ص170).

يعد غياب التخطيط والتفاوت في التنمية بين الأقاليم في الدولة أبرز المظالم الاجتماعية في معظم دول العالم، وترتب على هذا الغياب والتفاوت تبايناً واضحاً في توزيع الموارد بين أقاليم الدولة، وفي عمل ومشاركة السكان في الإنتاج، واستمرار هذا الوضع يضعف المواطنة لدى الأفراد والجماعات المهمشة (فاكية، 2017، ص416)، فقد أثبتت التجارب في عدة دول وخاصة المتقدمة أن مشاركة السكان في اتخاذ القرارات لها أثراً إيجابياً في تحقيق التنمية الشاملة، وأن الإدارة المحلية أفضل خيار لتطبيق مبدأ الديمقراطية في الإدارة التي تتطلب مشاركة السكان وتحديدهم لحاجاتهم (عويبة، 2017، ص1).

ارتبط التطبيق العملي لمبدأ الديمقراطية والمشاركة للسكان في الإدارة والتخطيط بمفهوم اللامركزية، حيث يتم توزيع المهام والوظائف بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية، وزاد تطبيق اللامركزية وانتشارها نتيجة نجاحها في العديد من الدول وخاصة المتقدمة، فأصبحت اللامركزية على أجندة الإصلاحات المتعلقة بالتحول الديمقراطي (المرجع السابق، ص2).

تشير أغلب الدراسات التي ركزت على اللامركزية المالية إلى أن الإنتاج يكون أعلى من الاستهلاك في البيئة التي تطبق اللامركزية وخاصة المالية وأن كفاءة القطاع العام في التخطيط والتنفيذ وتقديم الخدمات أعلى أيضاً (Filippetti, 2016, P2). وبينت الدراسات كذلك أن لامركزية السلطة الإدارية والمالية تعمل على تنمية القرى وترقيتها إلى مدن من خلال تطور الخطط المكانية، وإنشاء المشاريع الخدمية والتجارية، ولذلك يجب على واضعي السياسات اللامركزية أن يأخذوا في الحسبان التباين الإقليمي (Tang, 2021, p 192).

ثانياً: الإدارة المحلية: هي أسلوب التنظيم الإداري حيث يتضمن توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات منتخبة ومستقلة، تعمل ما يوكل إليها من اختصاصات ومهام ومسؤوليات تحت إشراف الحكومة المركزية، وعرفت أيضاً أنها نظم سياسية فم هيئات منتخبة لديها السلطة والقدرة على الاختيار بين البدائل المتاحة ضمن حدود الصلاحيات المخولة لها، أي أنها تمثل ظاهرة انتشار السلطة (المبويضين، 2019، ص15-16).

ثالثاً: التخطيط المكاني: هناك تعريفات عديدة للتخطيط المكاني، وأكثرها أهمية ما ورد في ميثاق المجلس الإقليمي الأوروبي للتخطيط المكاني الذي اعتمد في عام 1983 من قبل المؤتمر الأوروبي للوزراء المسؤولين عن التخطيط الإقليمي بأنه: التعبير الجغرافي عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع، وهو في نفس الوقت ضوابط علمية، وأسلوب إدارة سياسة شاملة ومتعددة الاختصاصات موجهة نحو تنمية إقليمية متوازنة وتنظيم الفضاءات وفقاً لاستراتيجية متكاملة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا).

رابعاً: مجالس المحافظات: لا يوجد لها تعريف في الفقه الإداري الأردني لحداتها في التنظيم الإداري، في حين كانت التعريفات التي أوردها الفقه المقارن لا تنصب على ذات العناصر التي تميز مجالس المحافظات في الأردن، ويمكن تعريفها بأنها وحدات إدارية لامركزية إقليمية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، تهدف إلى تحقيق مهام محددة بموجب القانون ضمن نطاق محافظة معينة، وتخضع للوصاية الإدارية للسلطة المركزية، والمتمثلة بالحكومة (أبو جمل، 2020، ص373).

نصت المادة 6 من قانون اللامركزية لسنة 2015 على أن لكل محافظة مجلس يسمى (مجلس المحافظة)، ويتكون من عدد من الأعضاء المنتخبين ويحدد عدد الأعضاء في كل محافظة في نظام خاص، ويتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ومن مهامه إقرار مشروعات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية المتعلقة بالمحافظة والمحالة إليه من المجلس التنفيذي، والتأكد من تنفيذها، ويقوم بإقرار مشروع موازنة المحافظة بحد سقف محدد من وزارة المالية في الموازنة العامة، ويقوم المجلس بالاطلاع على كيفية تنفيذ الموازنات السنوية لجميع بلديات المحافظة، وإقرار دليل احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمات المحال إليه من المجلس التنفيذي بعد استكمال الإجراءات اللازمة، ومتابعة سير العمل بالمشاريع التنموية وتقييمها (موقع قناة المملكة).

تعرف اللامركزية بأنها عملية إصلاح سياسي تهدف إلى تمكينها من خلال سلطاتهم المحلية وتوفير فرص أوسع للمشاركة السياسية، وتهدف كذلك إلى توسيع القاعدة السياسية عبر الانتخابات المحلية وتعزيز الاستقرار السياسي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2019، ص15)، وعرفت حسب ما ورد في قانون اللامركزية عام 2015: أنها نقل الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة باختيار المشاريع الرأسمالية والتنموية المختلفة التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة من الحكومة المركزية ممثلة بالوزارات والإدارات الحكومية المختلفة إلى الإدارات المحلية بالمحافظات ممثلة بمجالس المحافظات المنتخبة والمجالس التنفيذية لكونها أقرب للمواطنين وأكثر معرفة بأولوياتهم واحتياجاتهم (منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2018، ص2).

خامساً: المجالس البلدية: تأتي فلسفة المجالس المحلية من منطلق حرص الحكومات على تعزيز الجهود المختلفة بين أفراد الشعب والسلطة المركزية على أداء الخدمات بشكل امثل، وتعرف المجالس البلدية بأنها هيئات منتخبة تداولية أساسية في إدارة المناطق المحلية حيث تعتبر صورة من صور الديمقراطية الإدارية (كمية، مرجع سابق، 324).

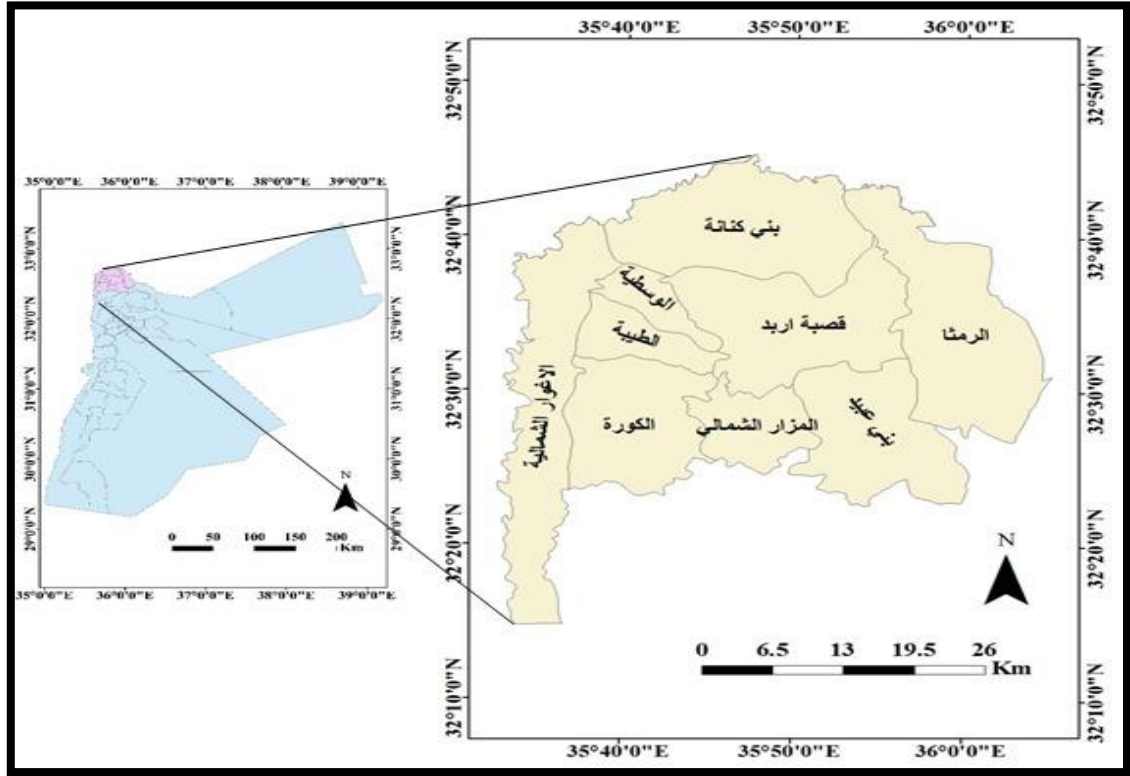
سادساً: اللامركزية في الأردن: منذ تسلم الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية عام 1999م جرت عدة خطوات نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حتى عام 2005م، حيث شدد الملك عبد الله الثاني في خطابه بـ 26 كانون الثاني على ضرورة أن تبدأ عملية التنمية من القواعد الشعبية إلى مراكز صنع القرار، إلى أن أعدت الحكومة البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 حيث مثل خطة عمل الحكومة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (أبو حمود، 2021، ص119)، وقد وصلت مسودة مشروع القانون الذي يعرف بقانون "اللامركزية" إلى مجلس النواب بعد أن نشرت الحكومة مسودته في شهر آب من عام 2014، علماً بأن خطوطه العريضة وضعت عام 2011 إلا أن خلافات داخل الحكومة أجلت إحالة مشروع القانون إلى النواب (موقع عمان نت).

كانت المركزية في التخطيط واتخاذ القرارات التنموية دون المعرفة الكافية لحاجات المواطنين التنموية، من أبرز المعوقات والتحديات التي واجهت العملية التنموية في الأردن، ونتيجة لذلك أطلق الملك عبدالله الثاني بن الحسين بعد زيارته لمحافظة عجلون عام 2020م بضرورة التحول في النهج الإداري من المركزية إلى اللامركزية، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف أهمها:

- 1- توفير البيئة المناسبة للتنمية بما يكفل تحقيقها بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتزويد الأردنيين بالأدوات التي تمكنهم من المساهمة في تطوير أنفسهم وبلدهم.
 - 2- توسيع صلاحيات الإدارات المحلية في المحافظات وتولي الهيئات المحلية سلطات أوسع في صنع القرار التنموي وتعميق مشاركة المواطنين.
 - 3- تمكين المواطنين من المساهمة في تحديد أولوياتهم، ووضع تصور مستقبلي لمسار التنمية في مناطقهم.
 - 4- توزيع مكتسبات التنمية بشكل أكثر عدالة وفاعلية (موقع وزارة الإدارة المحلية).
- أطلقت الحكومة مسودة البرامج التنموية للمحافظات للأعوام 2013-2016، ثم عام 2015 وثيقة الأردن 2025: رؤية استراتيجية وطنية، حيث تم تحديد الإطار العام المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، من أهمها تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتنفيذاً لرؤية 2025 وضعت الحكومة قانون المركزية رقم (49) لعام 2015، وعليه تم إجراء الانتخابات لمجالس المحافظات في عام 2017م (أبو حمود، 2021، ص 120-121)، وقانون اللامركزية يسمى مشروع قانون (اللامركزية) قانون مجالس المحافظات، حيث يهدف إلى إيجاد مجالس من كل محافظة مهمتها تشجيع الاستثمار، وأن تحافظ على ممتلكات الدولة وتطويرها، وتعمل على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، والمحافظة على البيئة وحماية الصحة العامة، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والبيئة والتنسيق في حالات الطوارئ، وتنفيذ سياسة الدولة، بحسب قانون المشروع (موقع عمان نت، مرجع سابق).
- انتقدت العديد من الجهات الوطنية الفاعلة، وخاصة منظمات المجتمع المدني قانون اللامركزية بوصفه أنه لا يلبى التوقعات المنشودة، ويحتوي على العديد من التناقضات مع مختلف التشريعات القائمة، وأن القانون الحالي لا يمنح المجالس المنتخبة أي سلطات حقيقية على أرض الواقع، وأن الرؤيا التي وضعها الملك عبدالله الثاني قيد التنفيذ لا تترجم بشكل فعال على الواقع، وأن هناك رؤى منافسة ومصالح مؤسسية تؤدي إلى عدم تحقيق كفاءة أكبر في تنفيذ اللامركزية (Karak Castle Center and, 2018, p4) وأشار وزير الداخلية السابق سمير الحباشنة إلى أنه عند الحديث عن اللامركزية من الضروري إعادة بناء الهيكل الإداري للدولة، بحيث يتم تفكيك ما هو قائم وإعادة تركيبه وفق أسس الإدارة العامة يكون أكثر رشاقة وقدرة على تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية (الحباشنة، 2018).

نبذة عن مكان إجراء الدراسة

تقع محافظة إربد في الجزء الشمالي الغربي من الأردن ضمن إقليم حوض البحر المتوسط بين خطي طول (23 - 35°) و(04 - 36°) شرق خط غرينتش. و دائرتي عرض (12-32°) و (46-32°) شمال خط الاستواء، وتبلغ مساحتها (1576 كم²)، أي ما يعادل (1.7%) من مساحة المملكة الأردنية الهاشمية البالغة (89318 كم²)، وتضم المحافظة تسعة أودية هي: (لواء القصبية، لواء بني عبيد، لواء المزار الشمالي، لواء الرمثا، لواء الوسطية، لواء الكورة، لواء الطيبة، لواء الأغوار الشمالية، لواء بني كنانة) كما في شكل (1)، وتحتوي هذه الأودية ما مجموعه 137 تجمعاً سكانياً ريفياً وحضرياً (بلدية إربد الكبرى، قسم نظم المعلومات الجغرافية) ويبلغ عدد سكان المحافظة المقدر لسنة 2020م (2003800) نسمة (دائرة الإحصاءات العامة، تقديرات سنة 2020).



شكل (1): محافظة إربد وألويتها. المصدر: بلدية إربد، قسم نظم المعلومات الجغرافية.

ثانياً- الدراسات السابقة:

- 1- دراسة موفق أبو حمود (2021) بعنوان " الإصلاح السياسي في الأردن: قراءة في تجربة اللامركزية لعام 2017، بينت الدراسة تجربة الأردن في اللامركزية التي تمت عام 2017، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، وأظهرت الدراسة أن تطبيق اللامركزية في الأردن يبدو ليس بالأمر السهل من الناحية السياسية، خاصة أن الإصلاح السياسي ليس من أولويات واهتمامات الحكومات الأردنية المتعاقبة، وأن الإصلاحات ما زالت تدار بالطرق التقليدية دون وجود إرادة سياسية حقيقية وواضحة للمشاركة المجتمعية الفعلية في اتخاذ القرارات.
- 2- دراسة يزن أبو جمل (2020) بعنوان مدى تحقق الاستقلال الإداري لمجالس المحافظات في الأردن على ضوء الأسلوب المتبع في تشكيلها.. وتناولت الدراسة إلى مدى تحقق الاستقلال الإداري لمجالس المحافظات في الأردن، وهدفت الكشف إلى أي مدى هناك استقلال لهذه المجالس، وتوصلت إلى أن المجالس المحلية لم تُمنح إلا استقلالاً نظرياً، وأنها تحت السلطة المركزية لأنها تُعين جزء من أعضائها.
- 3- دراسة علي الدباس (2019) بعنوان "التنظيم الدستوري للامركزية الإدارية وأثره على قانون اللامركزية الأردني: دراسة مقارنة" تناولت الدراسة بيان دور أحكام الدستور الأردني في تبني نظام لامركزية إدارية محلية فعالة، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تؤديه الأحكام الدستورية في الوصول إلى بيئة تشريعية داعمة لتبني نظام لامركزية إدارية محلية فاعل، يعزز من مسارات التنمية المحلية على مستوى المحافظات، وقد خلصت الدراسة إلى أن المادة (121) من الدستور قد أرست الأساس الدستوري لإنشاء وحدات الإدارة المحلية في الأردن، إلا أن هذا النص جاء مقتضباً، مما نتج عنه بروز مظاهر نقص بسبب عدم ذكر معايير مماثلة لما ورد في الدساتير المقارنة،

وأوصت الدراسة عدة توصيات في مقدمتها ضرورة إعادة النظر بأحكام الدستور الأردني، وإضافة فصل خاص تحت عنوان «الإدارة المحلية» يُخصص لوحدة الإدارة المحلية.

4- دراسة منتدى الاستراتيجيات الأردني (2018) بعنوان "واقع اللامركزية في الأردن في عامها الأول 2018 نظرة تحليلية وتقييمية" هدفت الدراسة إلى تقييم واقع اللامركزية في عامها الأول، وتوصلت الدراسة أن مسار اللامركزية في المملكة اتسم ببطء شديد، وأن هناك تداخل بين المهام التي تتولاها الوزارات والدوائر الحكومية لتنفيذ هذه المشاريع مثل الحصول على مستندات التزم من دائرة الموازنة العامة تمهيدا لطرح عطاءات هذه المشاريع وإحالتها على المقاولين للشروع في تنفيذها وبين مهام مجالس المحافظات، وأن هناك ضعف في التنسيق بين مجالس المحافظات والجهات التنفيذية في مراكز الوزارات والدوائر الحكومية.

5- دراسة سليمان ولد حمدون (2006) بعنوان "اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية" وهدفت إلى تحليل مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية، وعرفت اللامركزية الإدارية وشروطها، وتمييزها عن مفاهيم ومصطلحات أخرى، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة مراعاة عدة اعتبارات عند تطبيق سياسة اللامركزية لضمان تفادي أي آثار سلبية عند تطبيقها.

6- دراسة سقني فاكية (2017) بعنوان "دور اللامركزية في تنمية المجتمعات المحلية" وتناولت دور اللامركزية في تنمية المجتمع المحلي، وكيف تساهم في رفع مستوى تمكينه الحقوقي، والكشف عن المعوقات التي تواجه المجالس المحلية، وأبرز ما توصلت له أنه لا توجد هيئات تخطيط متخصصة على المستوى المحلي، ويتم ممارسة ما يوافق عليه من السلطة المركزية، وأن هناك ممارسات خاطئة في عمليات التخطيط الفوقية وبدون مشاركة مجتمعية تذكر، وأيضاً وجود فجوة في التواصل والربط بين المجتمع المحلي وبين السلطة المحلية.

7- دراسة تيناثي كالتون تشيجواتا، وميليسا زيسوا (2018) بعنوان "ترسيخ اللامركزية في أفريقيا: مراجعة للميثاق الأفريقي بشأن قيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية" وهدفت إلى تقييم نموذج الحكومة المحلية أو إطار اللامركزية المنصوص عليه في ميثاق الاتحاد الإفريقي، وتوصلت إلى أن الميثاق لا يضمن بشكل كاف الاستقلال الذاتي المحلي، ولا يوفر الحماية الكافية للسلطات والوظائف المحلية، وعدم تنظيم وتقييم السلطات الإشرافية، كما فشل الميثاق في الاعتراف صراحةً بدور السلطات التقليدية على الرغم من أهميتها في معظم أنحاء إفريقيا، ومع ذلك ينبغي الإشادة بالاتحاد الإفريقي لطرحة الميثاق الأفريقي بشأن اللامركزية.

8- دراسة غريس إليوت وآخرون، (2018) بعنوان "اللامركزية المركزية: الحكم المحلي في الأردن" وتناولت سبب سعي الأردن إلى اللامركزية وما هي انعكاساتها التنموية والسياسية ونقاط ضعفها، وتوصلت إلى أن تطبيق اللامركزية كان متسارعاً ومربكاً للكثيرين، وأن المحسوبة والقبلية والواسطة المتحكمة تعيق عمل اللامركزية، وأوصت بزيادة صلاحيات السلطة المحلية في اتخاذ القرار.

9- دراسة محمد طعمه وآخرون (2019) بعنوان "تقييم تجربة اللامركزية من خلال المؤشرات السياسية والإدارية والمالية: حالة الأردن"، قامت هذه التقييم اللامركزية السياسية والإدارية والمالية التي تتناول الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمحافظات والبلديات في الأردن. توصلت هذه الورقة إلى استنتاج رئيسي يفترض أن النظام الأردني سمح ببعض الاستقلالية السياسية والإدارية والمالية المعتدلة، وأنه إذا لم تتطور القدرة المؤسسية والنظام المالي بشكل صحيح ولم يتم تعزيز المساءلة السياسية، فلن تحسن اللامركزية هدفها بكفاءة، وهو ما ينبغي أن ينعكس في العدالة المالية، ولا تزال الإدارة المحلية في الأردن تعتمد بشكل أساسي على الأذرع المحلية للسلطة المركزية.

10- دراسة محمد طلبية، ومحمد المرسي (2012) بعنوان "تحديات الإدارة في التخطيط المكاني والتخطيط الحضري والإقليمي"، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على إشكالية العلاقة بين التخطيط المكاني ومركزية الإدارة، والتكامل المكاني والقطاعي والتنمية المستدامة بين مراكز النمو الوطنية والإقليمية والمحلية وتقليص الفجوة بين الأقاليم والمدن، وتوصلت بأنه لا توجد منهجية لتفعيل إدارة التخطيط الحضري والإقليمي الفعال والمستدام، وأوصت بتطبيق النهج التشاركي ما بين الحكومة المركزية وأجهزة الإدارة الإقليمية والمحلية من جانب وما بين القطاع العام والخاص والمجتمع الأهلي من جانب آخر، وتفضيل اللامركزية الإدارية في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المكانية من خلال التخطيط من أسفل وليس التخطيط من أعلى.

11- دراسة ايمانويل إيدون (2016) بعنوان "الحكومة من خلال اللامركزية وتطبيق السياسات"، بينت هذه الدراسة أسباب فشل اللامركزية في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية، وسوء تقديم الخدمات، وتوصلت أن سبب ذلك نقص القدرات والخبرات وسوء الإدارة والفساد، وأوصت إلى تلاؤم العلاقة بين السلطة المركزية والوزارات و السلطة المحلية.

12- دراسة كنت ايتون (2001) بعنوان العقبات السياسية أمام اللامركزية أدلة من الفلبين والأرجنتين، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العقبات السياسية للامركزية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك محاولات إحباط للامركزية من قبل السياسيين وفرض سيطرتهم المالية، لأن اللامركزية من وجهة نظرهم تشكل تحدياً لمصالحهم وصلاحياتهم السياسية، وأن هناك سياسيين يقرون اللامركزية لكن بنمط يجعلهم يحدون من يتناسب من صلاحياتهم.

13- دراسة جورج مارتيز (2011) بعنوان عقبات اللامركزية: دروس من العالم النامي، هدفت إلى الكشف عن عقبات اللامركزية في العديد من الدول النامية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عيوب في تصميم نظام اللامركزية، وكذلك ضعف مؤسسات الحكومة المركزية كعدم الاستقرار السياسي أو عدم السيطرة على المقومات الأساسية للحكومة مثل الضرائب الداخلية وإدارة الجمارك، وأن هناك مقاومة من المسؤولين الرئيسيين تجاه اللامركزية خوفاً من فقدان سيطرتهم السياسية وتقليل سلطتهم، وتمكين المعارضة من السلطة.

14- دراسة فوزي عبد الحق (2018) بعنوان "دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيلها، وهدفت إلى معرفة دور وأهمية الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية من خلال مختلف البرامج والمخططات التنموية، ومعرفة معوقات ومكامن عجز الجماعات المحلية لتحسين أدائها، وتوصلت إلى أنه رغم تمتع الجماعات المحلية بصلاحيات قانونية، بقي دورها في التنمية الريفية محدود، وأن عوائق وعراقيل التي تعاني منها أغلبية البلديات بسبب قلة الخبرات وعدم تأهيل مواردها البشرية، وضعف مداخنها المالية وتفشي الفساد الإداري والمالي، وغياب الرؤيا استراتيجية.

15- دراسة وي تانق (2021) بعنوان اللامركزية وتطوير المدن الصغيرة: دليل من تطوير مقاطعة إلى مدينة في الصين، هدفت الدراسة إلى دور اللامركزية الإدارية والمالية في تنمية وتطوير القرى وترقيتها، من خلال استقلاليتها في اتخاذ قراراتها التخطيطية، وتوصلت الدراسة أن هناك استقلال ليس بالمستوى المطلوب للسلطة اللامركزية.

في ما سبق تناولت الدراسات موضوع اللامركزية من عدة جوانب، كالتنظيم الدستوري للامركزية وواقعها في الأردن ومساهمتها في التنمية المحلية ومعوقاتهما، وأتت هذه الدراسة مكتملة لما سبقها خاصة بما يخص دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط المكاني والمعوقات التي تواجهها، وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة من أسسها وبعض نتائجها خاصة التي تتوافق معها، حيث تناولت معظم الدراسات السابقة

الموضوع بشكل عام في الأردن، وتنفرد هذه الدراسة في التطرق إلى دور أجهزة اللامركزية والمعوقات التي تواجهها بدراسة حالة خاصة في محافظة إربد، وتحاول الدراسة إلى إبراز واقع الدور التخطيطي لتلك الأجهزة، وأيضاً إبراز المعوقات والمشاكل الموجودة للتوصل إلى نتائج وتوصيات تفيد القراء والباحثين وصانعي القرار.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، ويتيح هذا المنهج وصف وتحليل المعلومات والبيانات بعد جمعها بما يخص اللامركزية والأجهزة الإدارية والتخطيطية كالنموذج الذي تقوم به، وأسلوب التخطيط وكيفية إقراره وتنفيذه، وكذلك معرفة المعوقات التي تواجه تطبيق اللامركزية وأجهزتها، من خلال توزيع استبانة على مجلس المحافظة المنتخب والعاملين في البلديات من مهندسين وإداريين في بلدية إربد الكبرى ثم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وأخيراً الوصول إلى النتائج والتوصيات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تناولت الدراسة اللامركزية في محافظة إربد وشملت مجلس المحافظة وبلدية إربد الكبرى، وكانت عينة الدراسة أعضاء مجلس المحافظة المكون من 51 عضواً، وقد تم توزيع الاستبانة على 26 عضواً نصف أعضاء مجلس المحافظة أي 50% لتعذر الوصول لكامل الأعضاء وعدم رغبة البعض في تعبئة الاستبانة، وكذلك على جميع المهندسين والإداريين في بلدية إربد الكبرى البالغ عددهم 31 فرداً، ليصبح المجموع 57 فرداً.

صدق الاتساق الداخلي لمحوري أداة الدراسة

تم تطبيق محوري أداة الدراسة على عينة استطلاعية مؤلفة من (15) عضواً في أجهزة المجالس والإدارة المحلية من خارج عينة الدراسة؛ وذلك لحساب معاملات الارتباط المُصحَّح (Corrected Item-Total Correlation) لعلاقة الفقرات بمحوري المقياس، كمؤشر على صدق الاتساق الداخلي لفقرات محوري المقياس لديهم؛ حيث تُعطى الأولوية إحصائياً لاستخدام معامل الارتباط المُصحَّح لعلاقة الفقرة بمحورها على معامل الارتباط بيرسون لعلاقتها بمحورها؛ لكون معامل الارتباط المُصحَّح لعلاقة الفقرة بمحورها يراعي خصوصية تدرج الفقرة ذي الطبيعة الرُّتبِيَّة على النقيض من معامل الارتباط بيرسون لعلاقة الفقرة بمحورها الذي يراعي تدرج الفقرة الفئوي، ولكون معامل الارتباط المُصحَّح للفقرة بمحورها يُحسب من بعد حذف قيمة الاستجابة على الفقرة المعنية في محوري أداة الدراسة؛ مما يعطي الارتباط النقي لعلاقة الفقرة بمحورها لدى عينة من أعضاء أجهزة المجالس والإدارة المحلية، كما هو مُبيَّن في جدول (1).

جدول (1) قيم معاملات الارتباط المُصحَّح لعلاقة الفقرات بمحوري أداة البحث لدى عينة من أعضاء أجهزة

المجالس والإدارة المحلية

معامل ارتباط مع محورها	نصُّ الفقرات وفق محورها	ورقم الفقرة
دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط		
*0.89	تقوم بعمل دراسات للموارد الطبيعية في المنطقة	1
*0.85	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم وتوزيع التجمعات البشرية بعملية التخطيط	2
*0.93	عمل دراسات لتحديد احتياجات السكان المختلفة بالتواصل مع السكان المحليين	3
*0.90	يوجد جهاز تخطيطي محلي للتخطيط المكاني	4
*0.88	تقوم بوضع خطة محلية مشتركة لتحديد الاحتياجات للمنطقة والسكان	5

معامل ارتباط مع محورها	نص الفقرات وفق محورها	رقم الفقرة
*0.88	تقوم بمتابعة ومراقبة المشاريع والخدمات المنفذة	6
*0.90	هناك خطط وتشريعات من السلطة المركزية بما يخص التخطيط المكاني	7
*0.94	الخطط والتشريعات المركزية تتماشى مع التخطيط المكاني بما يتلاءم مع طبيعة المنطقة ورغبات سكانها	8
معوقات دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط المكاني		
*0.98	لا تتمتع الأجهزة الإدارية والتخطيطية بالاستقلالية في اتخاذ القرارات	1
*0.96	عدم توفر الموارد المالية اللازمة من السلطة المركزية لدعم المشاريع المخطط لها محلياً	2
*0.96	عدم اختصاص أو قلة خبرة الأجهزة الإدارية بعملية التخطيط	3
*0.97	تعتبر مركزية التخطيط والتشريع معوقاً للتخطيط المكاني المحلي	4
*0.95	عدم أو قلة الصلاحيات الممنوحة للأجهزة الإدارية والتخطيطية بما يخص التخطيط المكاني	5
*0.97	عدم وجود معايير معتمدة للتخطيط وتحديد المشاريع والخدمات المختلفة	6
*0.98	صعوبة التنسيق مع الوزارات المعنية بما يخص التخطيط المكاني	7
*0.97	عدم توفر قاعدة بيانات وإحصاءات تساعد أو تخص التخطيط المكاني	8
*0.96	هناك تداخل في الصلاحيات بين الجهات المعنية في التخطيط المكاني	9
*0.91	ضعف أو غياب المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط المكاني	10
*0.95	عدم تكامل العلاقة بين الأجهزة المنتخبة والأجهزة التنفيذية في البلديات والوزارات	11

* دال إحصائياً ($\alpha=0.05$): لأنَّ قيمته المحسوبة أكبر من قيمته الحرجة التي تبلغ (0.4775) عند (13) درجة حرية

يلاحظ من جدول (1) أنَّ قيم معاملات الارتباط المُصحَّح لعلاقة فقرات محور دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط بمحورها تراوحت بين (0.85-0.94). وأنَّ قيم معاملات الارتباط المُصحَّح لعلاقة فقرات محور معوقات دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط المكاني بمحورها تراوحت بين (0.91-0.98).

ويلاحظ من القيم الخاصة بصدق اتِّساق التجانس بين مضامين فقرات محوري المقياس كُلِّ على حدة؛ أنَّ قيم معاملات الارتباط المُصحَّح لعلاقة الفقرات بمحوري المقياس المحسوبة لم تقلَّ دون قيمتها الحرجة البالغة (0.4775) التي تُحسب وفقاً لاختبار (t) الذي ينصُّ على $(t = (r \times \sqrt{df}) / \sqrt{1 - r^2})$ ؛ حيث: df هي درجة الحرية للعينة الاستطلاعية بعد طرح القيمة (2) من حجمها، و r هي معامل الارتباط المُصحَّح في أثناء اختباره للفرضية الصِّفْرِيَّة "لا تختلف قيمة معامل الارتباط المُصحَّح المحسوبة عن الصفر ($\alpha=0.05$)" عند (13) درجة حرية في ضوء حجم العينة الاستطلاعية؛ مما يشير إلى جودة بناء فقرات محوري أداة البحث.

ثبات محوري أداة الدراسة

لأغراض حساب ثبات الاتِّساق الداخلي لمحوري المقياس لدى أفراد العينة الاستطلاعية؛ تمَّ استخدام معادلة ألفا الخاصة بكرونباخ $(Cronbach's \alpha = (k\bar{r}) / [1 + ((k - 1)\bar{r})])$ ؛ حيث: k هي عدد فقرات المحور، و \bar{r} هي الوسط الحسابي لمعاملات الارتباط بيرسون دون القطر الرئيس لمصفوفة الارتباطات البينية لفقرات المحور المعني، والذي يفترض تكافؤ جميع تشبعات الفقرات ضمن محورها في التحليل العاملي التوكيدي، والقائم على مصفوفة التباينات/التباينات المُصاحبة التي تُقيِّد جميع التباينات المُصاحبة لأنَّ تكون متساوية من حيث القيمة. ولأغراض حساب ثبات الاتِّساق الداخلي لمحوري المقياس لديهم؛ تمَّ استخدام معادلة أوميغا الخاصَّة بمكدونالد

(McDonald's Ω) الذي يفترض تجانس النموذج، مما يسمح باختلاف قيم تشبعات الفقرات ضمن محورها في التحليل العاملي التوكيدي، والقائم على مصفوفة التباينات المصاحبة. وذلك كما هو مبين في جدول (2).
جدول (2) قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي بطريقتي كرونباخ ومكدونالد لمحوري أداة الدراسة لدى عينة من أعضاء أجهزة المجالس والإدارة المحلية

معاملات ثبات الاتساق الداخلي								
عدد الفقرات	McDonald's Ω		Cronbach's α				محوري أداة الدراسة	
	تصنيفه	قيمه	إحصاءات الارتباطات الداخلية للمصفوفة			تصنيفه		قيمه
			القيمة العظمى	الوسط الحسابي	القيمة الصغرى			
دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط								
8	ثابت جداً	0.97	0.98	0.83	0.68	ثابت جداً	0.97	
معوقات دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط المكاني								
11	ثابت جداً	0.99	0.98	0.93	0.85	ثابت جداً	0.99	
+الوسط الحسابي: لمعاملات ارتباط فقرات المحور تحت القطر الرئيس لمصفوفة ارتباطات فقراته								
&تمت عملية تصنيف قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي بمفهوميه وفق معيار (Schermelleh-Engel, Moosbrugger, and Müller, 2003)								

يلاحظ من جدول (2) أنّ ثبات الاتساق الداخلي لمحور دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط باستخدام ألفا الخاصة بكرونباخ بلغت قيمته (0.97) لديهم مُصنّفًا على أنّه (ثابت جداً)، وأنّ ثبات الاتساق الداخلي له باستخدام أوميغا الخاصة بمكدونالد بلغت قيمته (0.97) لديهم مُصنّفًا على أنّه (ثابت جداً). ويلاحظ أنّ ثبات الاتساق الداخلي لمحور معوقات دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط المكاني باستخدام ألفا الخاصة بكرونباخ بلغت قيمته (0.99) لديهم مُصنّفًا على أنّه (ثابت جداً)، وأنّ ثبات الاتساق الداخلي له باستخدام أوميغا الخاصة بمكدونالد بلغت قيمته (0.99) لديهم مُصنّفًا على أنّه (ثابت جداً). مما يشير إلى اختلاف الأوساط الحسابية لمعاملات الارتباط بيرسون بين فقرات المحورين كلاً على حدة تحت القطر الرئيس لمصفوفتي تلك المعاملات مع مراعاة اختلاف عدد فقرات المحورين كلاً على حدة لتلك الأوساط الحسابية لمعاملات الارتباط بيرسون، مما يشير قياسياً إلى عدم انتهاك تجانس مضامين فقرات ضمن محوري أداة الدراسة كلاً على حدة، وإلى انتهاك تجانس التباين بين أفراد العينة الاستطلاعية المستجيبين على فقرات محوري أداة الدراسة.

تصحيح محوري أداة الدراسة

في ضوء نتائج صدق البناء؛ اشتملت أداة الدراسة لدى عينة من أعضاء أجهزة المجالس والإدارة المحلية في صورتها النهائية على تسع عشرة فقرة، يُجاب عنها بتدرج ليكرت يشتمل على خمسة بدائل لدرجة انطباق مضمون الفقرة على المستجيب؛ هي: (أوافق بشدة) الذي يُعطى درجة قيمتها (5) عند تصحيحه، أو (أوافق) الذي يُعطى درجة قيمتها (4) عند تصحيحه، أو (مُحايد) الذي يُعطى درجة قيمتها (3) عند تصحيحه، أو (غير موافق) الذي يُعطى درجة قيمتها (2) عند تصحيحه، أو (غير موافق بشدة) الذي يُعطى درجة قيمتها (1) عند تصحيحه. وبذلك تتراوح الدرجات

الخام محور دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط بين (8-40)، ولمحور معوقات دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط المكاني بين (11-55)، حيث كلما ارتفعت الدرجة الخام على محوري المقياس؛ لكان ذلك مؤشراً على ازدياد سِمَتَي محوري أداة الدراسة المُقاسَتين لديهم، والعكس صحيح.

تَمَّ تَبَيُّ النموذج الإحصائي ذي التدرج المعياري (Standard Scaling) القائم على الدلالة الإحصائية لقيمة اختبار (t) للعينة الواحدة، لكونه يقوم على مجموعة من المؤشرات الإحصائية؛ هي: الوسطين الحسابيين (المحسوب والنظري) والخطأ المعياري للوسط الحسابي المحسوب في ضوء الانحراف المعياري وحجم العينة حسب المعادلة $(One\ sample\ T - test = (\bar{x} - \mu) / (sd / \sqrt{n}))$ في عملية تقييم دور ومستوى فقرات محوري أداة الدراسة المُقاسة لديهم، ولكونه يراعي خصوصية الدراسة الحالية من أنَّها تعتبر من الدراسات التفصيلية التي تُعنى بخصوصية كلِّ فقرة من فقرات محوري أداة الدراسة المُقاسة لديهم على النقيض من النموذجين الإحصائيين شائعيي الاستخدام ذَوَي التدرجين المُطلق (Absolute Scaling) أو النسبي (Relative Scaling) اللذين لا يراعيان خصوصية أنَّ الدراسة الحالية هي من الدراسات التفصيلية، وذلك لكونهما يتبنيان معايير اجتهادية ليس لها ثقل رياضي ملموس؛ إذ أنَّهما يقومان على (الوسط الحسابي) فقط كمؤشر إحصائي في تقييم دور ومستوى فقرات محوري أداة الدراسة لديهم؛ مما يقود إلى إطلاق أحكامٍ ضبابيةٍ غير موثوقة وفقاً لهما في أثناء عملية تصنيف الأوساط الحسابية لفقرات المحورين.

ويتمُّ ذلك عن طريق مقارنة الأوساط الحسابية المحسوبة لفقرات محوري أداة الدراسة مع أوساطها الحسابية النظرية التي تبلغ قيمها (3) لِكُلِّ منها؛ فإذا كانت قيمة اختبار (t) للعينة الواحدة: (أ) أكبر من الوسط الحسابي النظري بفارق ذي دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$)، فوجهة نظر أفراد الدراسة على فقرات محوري المقياس تتَّسم بأنَّها مرتفعة الدور والمستوى، (ب) أكبر أو أصغر من الوسط الحسابي النظري بفارق غير ذي دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$)، فوجهة نظر أفراد الدراسة على فقرات محوري المقياس؛ تتَّسم بأنَّها متوسطة الدور والمستوى، (ج) أصغر من الوسط الحسابي النظري بفارق ذي دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$)، فوجهة نظر أفراد الدراسة على فقرات محوري المقياس؛ تتَّسم بأنَّها منخفضة الدور والمستوى.

المعالجات الإحصائية

تمت المعالجات الإحصائية لبيانات الدراسة باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V28)، للإجابة عن سُؤالي الدراسة الأوَّل والثاني؛ تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محوري أداة الدراسة من وجهة نظر أفراد الدراسة، متبوعاً بإجراء اختبار (t) للعينة الواحدة لِكُلِّ منها مقارنةً بالوسط الحسابي النظري، وحساب حجم أثر كوهين (الدلالة العمليَّة) لِكُلِّ منها، وتصنيف حجم أثر كوهين (1998) المُصَحَّح وفقاً لهيدجز لاختبار (t) للعينة الواحدة حسب المعيار [أقل من 0.2؛ أثر (زائف)، وبين (0.2-0.49)؛ أثر (صغير)، وبين (0.5-0.79)؛ أثر (متوسط)، وبين (0.8-1.29)؛ أثر (كبير)، و(1.3) فأكبر؛ أثر (كبير جداً)]، مع مراعاة ترتيب فقرات محوري أداة الدراسة ضمن المحور الذي تتبع له وفقاً لتقييم اختبار (t) المحسوبة تنازلياً.

4- عرض النتائج ومناقشتها.

• نتيجة السؤال الأول: "هل تقوم أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية بالتخطيط المكاني في محافظة إربد؟

وللإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدور أجهزة المجالس والإدارة المحليّة اللامركزية في التخطيط وفقراته، متبوعاً بإجراء اختبار (t) للمحور ولل فقرات التابعة له مقارنةً بالوسط الحسابي النظري البالغة قيمته (3) لكونه يتوسط فئات تدرج ليكرت الخماسي؛ للبتّ بدور أجهزة المجالس والإدارة المحليّة اللامركزية في التخطيط من وجهة أفراد الدراسة وفقراته، وللتبّ بدلالته العملية باستخدام تصحيح هيدجز لحجم أثر كوهين للعينات المترابطة، كما هو مبين في جدول (3).

جدول (3) نتائج اختبار (t) للأوساط الحسابية لدور أجهزة المجالس والإدارة المحليّة اللامركزية في التخطيط وفقراته وتصحيح هيدجز لحجم أثر كوهين لها

م	دور أجهزة المجالس والإدارة المحليّة اللامركزية في التخطيط وفقراته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة ⁺	الدور ^{&}	حجم الأثر	قوته ^{**}
7	هناك خطط وتشريعات من السلطة المركزية بما يخص التخطيط المكاني	2.75	1.43	1	متوسط	-0.17	زائف
2	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم وتوزيع التجمعات البشرية بعملية التخطيط	2.19	1.22	2	منخفض	-0.65	متوسط
5	تقوم بوضع خطة محلية مشتركة لتحديد الاحتياجات للمنطقة والسكان	2.21	1.16	3	منخفض	-0.67	متوسط
1	تقوم بعمل دراسات للموارد الطبيعية في المنطقة	2.14	1.17	4	منخفض	-0.72	متوسط
8	الخطط والتشريعات المركزية تتماشى مع التخطيط المكاني بما يتلاءم مع طبيعة المنطقة ورغبات سكانها	2.00	1.13	5	منخفض	-0.87	كبير
4	يوجد جهاز تخطيطي محلي للتخطيط المكاني	1.93	1.13	6	منخفض	-0.93	كبير
3	عمل دراسات لتحديد احتياجات السكان المختلفة بالتواصل مع السكان المحليين	1.93	1.03	7	منخفض	-1.02	كبير
6	تقوم بمتابعة ومراقبة المشاريع والخدمات المنفذة	1.89	0.92	8	منخفض	-1.19	كبير
	المتوسط الكلي للمحور	2.13	1.06		منخفض	-0.81	كبير

+تمّت مراعاة ترتيب الفقرات وفقاً لقيم اختبار (t) للعينات الواحدة تنازلياً
 ** تمّت مراعاة تصنيف تصحيح هيدجز لحجم الأثر الخاص بكوهين (Hedges & Olkin, 1985) وفقاً لمعيار كوهين (1998)

يلاحظ من جدول (3) أنّ دور أجهزة المجالس والإدارة المحليّة اللامركزية في التخطيط كان (منخفضاً) من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة؛ لكون وسطه الحسابي المحسوب أصغر من وسطه الحسابي النظري بفارق دال إحصائياً ($0.05 = \alpha$)، وأنّ حجم أثر كوهين المُصحّح وفق هيدجز له يتراجع تراجعاً كبيراً بما قيمته (0.81) في حال انخفاض تقديرات أفراد مجتمع الدراسة دون درجة القطع الخاصة به.

وقد صُنّفت فقرات دور أجهزة المجالس والإدارة المحليّة اللامركزية في التخطيط في ضوء الدلالة الإحصائية لاختبار (t) للعينات الواحدة من وجهة نظر أفراد الدراسة على النحو الآتي:

1. متوسط: للفقرة (ذات الرقم: 7) التي نصّت على "هناك خطط وتشريعات من السلطة المركزية بما يخص التخطيط المكاني": لكون وسطها الحسابي المحسوب أقل من وسطها الحسابي النظري بدون فارق دال

إحصائياً ($\alpha=0.05$). وإنَّ حجم أثر كوهين المُصَحَّح وفق هيدجز لها يتراجع تراجعاً زائفاً بما قيمته (0.17) في حال انخفاض تقديرات أفراد الدراسة دون درجة القطع الخاصة بها، واتفقت نتيجة هذه الفقرة مع دراسة كل من (منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2018) و (فاكية، 2017) و (طلبة، والمرسي، 2012)، وتعزى نتيجة هذه الفقرة إلى أن جزء من أفراد مجتمع الدراسة يرون أن الخطط والتشريعات تأتي من السلطة المركزية، وجزء منهم يرى أنه لا يوجد خطط وإنما قرارات فقط.

2. منخفض؛ لكل من الفقرات التالية:

أ- رقم (2) التي نصَّت على "يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم وتوزيع التجمعات البشرية بعملية التَّخطيط"، (5) التي نصَّت على "تقوم بوضع خطة محلية مشتركة لتحديد الاحتياجات للمنطقة والسكان"، ثمَّ (1) التي نصَّت على "تقوم بعمل دراسات للموارد الطبيعية في المنطقة" على الترتيب؛ لكون أوساطها الحسابية المحسوبة أقل من أوساطها الحسابية النظرية بفارق دال إحصائياً ($\alpha=0.05$). وإنَّ حجم أثر كوهين المُصَحَّح وفق هيدجز لها يتراجع تراجعاً متوسطاً بما قيمته (0.65، 0.67، 0.72) على الترتيب في حال انخفاض تقديرات أفراد الدراسة دون درجة القطع الخاصة بها، وتتفق نتائج هذه الفقرات مع دراسة كل من (أبو حمود، 2021) و(اليوت وآخرون، 2018) و (طعمة وآخرون، 2019)، وتعزى نتائج هذه الفقرات إلى أن أفراد مجتمع الدراسة يدركون أنه لا يوجد تطبيق لخطوات التخطيط العلمي، وان القرارات التي تخص التخطيط المكاني تأتي من السلطة المركزية دون معرفة حجم وتوزيع التجمعات البشرية، وكذلك عدم معرفة الموارد الطبيعية وتوزيعها، ولا يوجد خطة مشتركة لتحديد حاجات المنطقة ورغبات السكان.

ب- رقم (8) التي نصَّت على "الخطط والتشريعات المركزية تتماشى مع التخطيط المكاني بما يتلاءم مع طبيعة المنطقة ورغبات سكانها"، (4) التي نصَّت على "يوجد جهاز تخطيطي محلي للتخطيط المكاني"، (3) التي نصَّت على "عمل دراسات لتحديد احتياجات السكان المختلفة بالتواصل مع السكان المحليين"، ثمَّ (6) التي نصَّت على "تقوم بمتابعة ومراقبة المشاريع والخدمات المنفذة" على الترتيب؛ لكون أوساطها الحسابية المحسوبة أقل من أوساطها الحسابية النظرية بفارق دال إحصائياً ($\alpha=0.05$). وإنَّ حجم أثر كوهين المُصَحَّح وفق هيدجز لها يتراجع تراجعاً كبيراً بما قيمته (0.87، 0.93، 1.02، 1.19) على الترتيب في حال انخفاض تقديرات أفراد الدراسة دون درجة القطع الخاصة بها، وتتفق نتائج هذه الفقرات التي كان أثرها أقوى من سابقتها إلى أفراد مجتمع الدراسة مع دراسة كل من (طلبة والمرسي، 2012) و (عبد الحق، 2018) و(إيدون، 2016) وتعزى نتيجة هذه الفقرات إلى أن أفراد مجتمع الدراسة لمسوا عدم وجود فريق تخطيطي يقوم بالتخطيط بما يتماشى وطبيعة المنطقة وحاجات السكان.

• نتيجة السؤال الثاني: "ما المعوقات التي تواجه أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في محافظة إربد؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة الثاني؛ تمَّ حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات دور أجهزة المجالس والإدارة المحليَّة اللامركزية في التَّخطيط وفقراته، متبوعاً بإجراء اختبار (t) للمحور وللقرات التَّابعة لها مقارنةً بالوسط الحسابي النظري البالغة قيمته (3) لكونه يتوسط فئات تدريج ليكرت الخمس؛ للبتِّ بمستوى معوقات دور أجهزة المجالس والإدارة المحليَّة اللامركزية في التَّخطيط من وجهة أفراد مجتمع الدراسة وفقراتها، وللبتِّ بدلالتها العملية باستخدام تصحيح هيدجز لحجم أثر كوهين للعينات المترابطة، كما هو مُبيَّن في جدول (4).

جدول (4) نتائج اختبار (t) للأوساط الحسابية لمعوقات دور أجهزة المجالس والإدارة المحليّة اللامركزية في التّخطيط وفقراته وتصحيح هيدجز لحجم أثر كوهين لها

الرتبة+	الرقم	معوقات أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية في التخطيط المكاني وفقراتها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الأثر لكوهين	قوته**
1	10	ضعف أو غياب المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط المكاني	4.21	1.00	مرتفع	1.20	كبير
2	2	عدم توفر الموارد المالية اللازمة من السلطة المركزية لدعم المشاريع المخطط لها محلياً	4.05	1.03	مرتفع	1.01	كبير
3	5	عدم أو قلة الصلاحيات الممنوحة للأجهزة الإدارية والتخطيطية بما يخص التخطيط المكاني	4.04	1.07	مرتفع	0.96	كبير
4	4	تعتبر مركزية التخطيط والتشريع معوقاً للتخطيط المكاني المحلي	4.02	1.08	مرتفع	0.93	كبير
5	6	عدم وجود معايير معتمدة للتخطيط وتحديد المشاريع والخدمات المختلفة	4.04	1.12	مرتفع	0.91	كبير
6	7	صعوبة التنسيق مع الوزارات المعنية بما يخص التخطيط المكاني	3.84	1.24	مرتفع	0.67	متوسط
7	8	عدم توفر قاعدة بيانات وإحصاءات تساعد أو تخص التخطيط المكاني	3.75	1.23	مرتفع	0.61	متوسط
8	9	هناك تداخل في الصلاحيات بين الجهات المعنية في التخطيط المكاني	3.72	1.24	مرتفع	0.57	متوسط
9	1	لا تتمتع الأجهزة الإدارية والتخطيطية بالاستقلالية في اتخاذ القرارات	3.74	1.37	مرتفع	0.53	متوسط
10	3	عدم اختصاص أو قلة خبرة الأجهزة الإدارية بعملية التخطيط	3.58	1.38	مرتفع	0.42	صغير
11	11	عدم تكامل العلاقة بين الأجهزة المنتخبة والأجهزة التنفيذية في البلديات والوزارات	3.49	1.35	مرتفع	0.36	صغير
		المتوسط الكلي للمحور	3.86	1.15	مرتفع	0.74	متوسط

يلاحظ من جدول (4) أن معوقات دور أجهزة المجالس والإدارة المحليّة اللامركزية في التّخطيط ضمن مستوى (مرتفعاً) من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة؛ لكون وسطها الحسابي المحسوب أكبر من وسطها الحسابي النظري بفارق دال إحصائياً ($0.05 = \alpha$)، وأنّ حجم أثر كوهين المُصحّح وفق هيدجز لها يزداد ازدياداً متوسّطاً بما قيمته (0.74) في حال ارتفاع تقديرات أفراد الدراسة فوق درجة القطع الخاصة بها.

وقد صُنّفت فقرات معوقات دور أجهزة المجالس والإدارة المحليّة اللامركزية في التّخطيط في ضوء الدلالة الإحصائية لاختبار (t) للعينة الواحدة من وجهة نظر أفراد الدراسة ضمن مستوى (مرتفع) لِكُلِّ من الفقرات ذوات الأرقام:

أ- رقم (10) التي نصّت على "ضعف أو غياب المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط المكاني، ثمّ (2) التي نصّت على عدم توفر الموارد المالية اللازمة من السلطة المركزية لدعم المشاريع المخطط لها محلياً"، ثمّ (5) التي نصّت على "عدم أو قلة الصلاحيات الممنوحة للأجهزة الإدارية والتخطيطية بما يخص التخطيط المكاني"، ثمّ (4) التي نصّت على "تعتبر مركزية التخطيط والتشريع معوقاً للتخطيط المكاني المحلي"، ثمّ (6) التي نصّت على "عدم

وجود معايير معتمدة للتخطيط وتحديد المشاريع والخدمات المختلفة" على الترتيب؛ لكون أوساطها الحسابية المحسوبة أكبر من أوساطها الحسابية النظرية بفارق دال إحصائياً ($0.05=\alpha$). علماً إنَّ حجم أثر كوهين المُصَحَّح وفق هيدجز لها يزداد ازدياداً كبيراً بما قيمته (1.20، 1.01، 0.96، 0.93، 0.91) على الترتيب في حال ارتفاع تقديرات أفراد الدراسة فوق درجة القطع الخاصة بها؛ وتتفق نتيجة هذه الفقرات مع دراسة كل من (أبو حمود، 2021) و(تشيجواتا و زيسوا 2018) و(أبو جمل، 2020) و(عبد الحق، 2018)، وتعزى نتيجة هذه الفقرات القوي إلى معايشة أفراد مجتمع الدراسة من خلال عملهم لهذه المعوقات.

ب- رقم (7) التي نصّت على "صعوبة التنسيق مع الوزارات المعنية بما يخص التخطيط المكاني"، ثم (8) التي نصّت على "عدم توفر قاعدة بيانات وإحصاءات تساعد أو تخص التخطيط المكاني"، ثم (9) التي نصّت على "هناك تداخل في الصلاحيات بين الجهات المعنية في التخطيط المكاني"، ثم (1) التي نصّت على "لا تتمتع الأجهزة الإدارية والتخطيطية بالاستقلالية في اتخاذ القرارات" على الترتيب؛ لكون أوساطها الحسابية المحسوبة أكبر من أوساطها الحسابية النظرية بفارق دال إحصائياً ($0.05=\alpha$). علماً إنَّ حجم أثر كوهين المُصَحَّح وفق هيدجز لها يزداد ازدياداً متوسطاً بما قيمته (0.67، 0.61، 0.57، 0.53) على الترتيب في حال ارتفاع تقديرات أفراد الدراسة فوق درجة القطع الخاصة بها؛ وتتفق نتيجة هذه الفقرات مع دراسة كل من (دراسة مننتدى الاستراتيجية الأردنية، 2018) و(ولد حمدون، 2006) و(فاكية، 2017) و(مارتيز، 2011) و(إليوت وآخرون، 2018) و(طلبة والمرسي، 2012) و(ايتون، 2001)، وتعزى نتيجة هذه الفقرات المتوسط ولكن معبر عن حال اللامركزية فيما تواجه من معوقات في ممارستها العمل التخطيطي المكاني.

ج- رقم (3) التي نصّت على "عدم اختصاص أوقلة خبرة الأجهزة الإدارية بعملية التخطيط"، ثم (11) التي نصّت على "عدم تكامل العلاقة بين الأجهزة المنتخبة والأجهزة التنفيذية في البلديات والوزارات" على الترتيب؛ لكون أوساطها الحسابية المحسوبة أكبر من أوساطها الحسابية النظرية بفارق دال إحصائياً ($0.05=\alpha$). علماً إنَّ حجم أثر كوهين المُصَحَّح وفق هيدجز لهما يزداد ازدياداً صغيراً بما قيمته (0.42، 0.36) على الترتيب في حال ارتفاع تقديرات أفراد الدراسة فوق درجة القطع الخاصة بهما؛ وتتفق نتيجة هذه الفقرات مع دراسة كل من (عبد الحق، 2018) و(أبو جمل، 2020) و(تائق، 2021)، واتت هذه الفقرتين بتأثير أقل بان الأجهزة العاملة اللامركزية في التخطيط المكاني ترى أنهم قادرين على التخطيط ويوجد بينهم تكامل.

الخاتمة.

جرت الدراسة على موضوع اللامركزية الذي لاقى اهتمام المسؤولين والإداريين وغيرهم من الأكاديميين والمواطنين، وكثر الحديث والبحث عن اللامركزية ودورها في التنمية، ومدى نجاحها في ترسيخ الديمقراطية في المحافظات من خلال التخطيط وتنفيذ الخدمات والمشاريع المحلية، وركزت الدراسة على بيان دور الأجهزة العاملة في اللامركزية في محافظة إربد وما هي المعوقات التي تواجهها، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن اللامركزية في محافظة إربد ليست بالمستوى المطلوب، وينقصها قوانين وتشريعات وضوابط تمنحها مساحة أكبر من العمل تجعلها تحقق الهدف منها، ويوجد مركزية في التخطيط والقرارات تجعل دور هذه الأجهزة متدني، بالإضافة إلى ضعف المشاركة الشعبية، ومن أبرز المعوقات؛ لا تملك تلك الأجهزة صلاحيات تمكنهم من العمل المناسب، وعدم وجود جهاز تخطيطي مختص، وصعوبة التنسيق مع الوزارات المعنية بما يخص التخطيط المكاني وعدم وجود معايير معتمدة وواضحة للمشاريع والخدمات، وأن هناك تداخل في القرارات والصلاحيات بين الجهات المعنية.

خلاصة بأهم النتائج:

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- إن اللامركزية في محافظة إربد ليست بالمستوى المطلوب وينقصها قوانين وتشريعات وضوابط تمنحها مساحة أكبر من العمل تجعلها تسير بالمستوى المطلوب.
- 2- وجود مركزية في التخطيط والقرارات تجعل دور أجهزة المجالس والإدارة المحلية اللامركزية متدني ولا تملك الصلاحيات التي تمكنهم من العمل المناسب.
- 3- عدم وجود جهاز تخطيطي مختص يقوم بعمل دراسات لحجم التجمعات البشرية ومناطقهم والموارد المتاحة فيها لتحديد الاحتياجات المناسبة لذلك.
- 4- ضعف المشاركة الشعبية في عملية التخطيط واتخاذ القرارات بما يخص المشاريع المقدمة.
- 5- صعوبة التنسيق مع الوزارات المعنية بما يخص التخطيط المكاني وعدم وجود معايير معتمدة وواضحة للمشاريع والخدمات، وأن هناك تداخل في القرارات والصلاحيات بين الجهات المعنية.

التوصيات والمقترحات.

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة يوصي الباحث ويقترح ما يلي:

- 1- وضع قوانين وتشريعات تضبط وتحدد سير عمل اللامركزية.
- 2- منح أجهزة المجالس والإدارة المحلية صلاحيات تتناسب مع الهدف منها وتمنحها القدرة على العمل.
- 3- العمل على وجود جهاز تخطيطي مختص بالتخطيط المكاني.
- 4- تفعيل مبدأ المشاركة الشعبية في عملية التخطيط واتخاذ القرارات بما يخص المشاريع المقدمة.
- 5- وجود آلية تعمل على التكامل والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية بالتخطيط المكاني.

المصادر والمراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو جمل، يزن يحيى، (2020)، مدى تحقق الاستقلال الإداري لمجالس المحافظات في الأردن على ضوء الأسلوب المتبع في تشكيلها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية غزة، العدد 28، المجلد 2.
- أبو حمود، موفق. (2016). دراسة للاتجاهات نحو معوقات التنمية السياسية في الأردن: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 44(2)، ص 218-269.
- أبو حمود، موفق، (2021)، الإصلاح السياسي في الأردن: قراءة في تجربة اللامركزية لعام 2017م، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية غزة، 29(2)، ص 111-135.
- بلدية إربد الكبرى، (2020)، قسم نظم المعلومات الجغرافية.
- الحباشنة، سمير (2018). مستقبل اللامركزية. جريدة الرأي الأردنية. تاريخ الاطلاع: 20 كانون أول، الموقع: <https://alrai.com/article/10454571>
- الخطيب، 2013، معايير استعمالات الأرض، وأثر اختلالها على الخدمات البلدية مدينة وبلدية العزيرية أنموذجا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 42، ص 168-194.
- دائرة الإحصاءات العامة (2020)، مديرية المسوح الأسرية والسكانية، عمان، تقدير سنة 2020.

- الدباس، علي محمد (2019) التنظيم الدستوري للامركزية الإدارية وأثره على قانون اللامركزية الأردني: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، 7 (27)، 393-353.
- زياد، نوري، الحفناوي، تميمي، 2018، دور اللامركزية الإدارية في التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة للحصول على رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الشريف مساعدي، الجزائر.
- السعدي، غدير (2018، 13 أيار)، اللامركزية تجربة لم تحقق تطلعات الشباب ، جريدة الرأي الأردنية. تاريخ الاطلاع 13/أب/ 2021، الموقع: www.alrai.com/article/10436577
- طلبية، محمد السيد، المرسي، محمود. (2012). تحديات الإدارة في التخطيط المكاني "التخطيط الحضري والإقليمي"، مصر، المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية.
- عبد الحق، فوزي. (2018)، "دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيلها، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الجزائر، 4 (2)، 129-110.
- عودة، أحمد. (2010). القياس والتقويم في العملية التدريسية، الأردن: دار الأمل.
- عويضة، عمرو سليمان، (2017)، دور اللامركزية في تحسين جودة الخدمات، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر، معهد التخطيط القومي.
- فاكية، سقني (2017) دور اللامركزية في تنمية المجتمعات المحلية، مجلة الفكر، العدد 16، 432-415.
- كمة، إبراهيم نور الدين، (21 تموز 2019). المجالس البلدية ودورها في دعم مشاريع ريادة الأعمال في ظل قانون الإدارة المحلية 2012/59، ورقة مقدمة إلى مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، ليبيا، جامعة مصراته.
- المبيضين، صفوان، (2019)، الإدارة المحلية (مداخل التطوير)، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2019)، اللامركزية: التشخيص والسيناريوهات المقترحة والأسس.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، التخطيط المكاني، بدون تاريخ، تاريخ الاطلاع: 28 كانون أول 2021، الموقع: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9024
- منتدى الاستراتيجيات الأردني، (2018). واقع اللامركزية في الأردن في عامها الأول 2018 نظرة تحليلية وتقييمية.
- موقع المملكة، مجالس المحافظات في قانون اللامركزية، 10 تموز 2019، تاريخ الاطلاع: 22 كانون أول 2021، الموقع: <https://www.almamlakatv.com/news/25391>
- موقع عمان نت، اللامركزية ماهيتها وأهدافها وآلية عملها، تاريخ الاطلاع 2 كانون ثاني 2020. الموقع: <https://ammannet.net>
- وزارة الإدارة المحلية، نبذة عن الوزارة، تاريخ الاطلاع 3 كانون ثاني 2022. الموقع: <https://www.mola.gov.jo/Ar/Pages/>
- ولد حمدون، سليمان، (2006)، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن، بدون تاريخ، تاريخ الاطلاع: 22 كانون أول 2021، الموقع: [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/598.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/598.htm)

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Chigwata1, C., Ziswa M. (2018). Entrenching Decentralization in Africa: A Review of the African Charter on the Values and Principles of Decentralization, Local Governance and Local Development, Hague J Rule Law, 10, 295–316.
- Edoun, E.I. (2016). Governance Through Decentralization and Policy Implication, Section Political Sciences, University of Johannesburg, South Africa, 1(2), 185-192.
- Elliott, G., & Ciesielski, M., & Birkholz, R. (2018). Centralized Decentralization: Subnational Governance in Jordan, Middle East Policy, 25 (4), 130-146.
- Eton, K., (2001). Political Obstacles to Decentralization: Evidence from Argentina and the Philippines, Development and change, 32 (1), 101- 127.
- Filippetti, A. ,& Sacchi, A. (2016). Decentralization and economic growth reconsidered: The role of regional authority. Environment and Planning C: Politics and Policy, 1(32), p (0).
- Hedges, L. V., & Olkin, I. (1985). Statistical methods for meta-analysis. San Diego, CA: Academic Press.
- <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/15162.pdf>
- Karak Castle Center for Consultations and Training in Cooperation with Friedrich Ebert Stiftung (FES), (December 2018). Legal Review of the Jordanian Decentralization Law Final Report, Retrieved January 3, 2022, from:
- Martinez Jorge, (2011) An Overview of the Main Obstacles to Decentralization, Decentralization Developing countries, Retrieved January 5, 2022, from: https://ideas.repec.org/h/elg/eechap/14175_1.html
- Mohammad, T., & other (2020). Evaluation of decentralization experience through political, administrative, and fiscal indicators: The case of Jordan, Academic Paper, 2 (20), p(0).
- Tang. Wei, (2021), Decentralization and development of small cites: Evidence from county-to-city upgrading in China, China Economic Quarterly International, 1(1), 191-207.